

قرارات

وزارة العدل

قرار وزير العدل رقم ٩٧٤٧ لسنة ٢٠١٥

بتخويل بعض العاملين بإدارة التخطيط والتنظيم بمركز ومدينة رشيد
بمحافظة البحيرة صفة مأمورى الضبط القضائى

وزير العدل

بعد الاطلاع على المادة (٢٣) من قانون الإجراءات الجنائية ؛
وعلى القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ؛
وعلى كتاب السيد الدكتور محافظ البحيرة رقم (٦٠٢٢) المؤرخ ٢٠١٥/١١/٢

قرر :

(المادة الأولى)

يُخول بعض العاملين بإدارة التخطيط والتنظيم بمركز ومدينة رشيد بمحافظة البحيرة
بصفتهم الوظيفية - كل في دائرة اختصاصه - صفة مأمورى الضبط القضائى بالنسبة للجرائم
التي تقع بالمخالفة لأحكام القانون رقم ١٩ لسنة ٢٠٠٨ بشأن قانون البناء ، وهما :

الاسم	م	الوظيفة
المهندسة/ منصورة محمد حميدة	١	مدير قسم التخطيط العمرانى بمركز ومدينة رشيد
المهندسة/ غادة راغب عبد النجار	٢	مهندسة بقسم التنظيم بمركز ومدينة رشيد

(المادة الثانية)

ينشر هذا القرار في الواقع المصري على نفقة الجهة طالبة القرار ،
ويُعمل به اعتباراً من تاريخ نشره .

صدر في ٢٠١٥/١١/٣٠

وزير العدل

المستشار/ أحمد الزند